Mada | مـدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

حلّ حزب العمال الكردستاني .. وخيارات (قسد) في سورية

الكاتب: ليفنت عثمانلي أوغلو

Levent Osmanlıoğlu

باحث في شؤون الشرق الأدنى، مقيم في اسطنبول

المحتويات

مقدمة

أولا- بيان مخرجات المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني

ثانيا- أبرز المبادرات السابقة لوقف إطلاق النار:

ثالثا- فرص نجاح مبادرة بهتشلي

أ- على المستوى الداخلي

ب- على المستوى الخارجي

رابعا- حزب العمال الكردستاني PKK وسوريا

خامسا- قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

سادسا- سيناريوهات مستقبل شمال شرق سوريا

خاتمة

مقدمة

أعلن تنظيم حزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف كمنظمة إرهابية في تركيا، حلّ نفسه رسميًا وإلقاء السلاح، استجابةً لدعوة زعيمه المحتجز منذ شباط/فبراير 1999، عبد الله أوجلان. وقد جاء هذا الإعلان في إطار مبادرة مفاجئة أطلقها زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهتشلي، بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2025، حيث دعا بشكل علني زعيم التنظيم إلى الصعود على منبر البرلمان التركي وإعلان حل التنظيم وإنهاء الصراع المسلح الذي استمر لما يقارب خمسة عقود. [1]

وقد بدأت ملامح هذه المبادرة عندما صافح بهتشلي نواب حزب المساواة والديمقراطية (DEM PARTİ) الجناح السياسي المقرّب من التنظيم، مما أثار جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية والإعلامية نظرًا للخلفية الإيديولوجية المتشددة لحزب الحركة القومية .وفي ثالث زيارة تقوم بها لجنة مكوّنة من سبعة أعضاء من حزب DEM PARTİ إلى أوجلان في سجنه بجزيرة إيمرالي في بحر مرمرة، نقلت اللجنة رسالة رسمية من زعيم الحزب إلى الرأي العام، جاء فيها

«في ظل هذا المناخ، والنداء الذي وجّهه السيد دولت بهتشلي، والإرادة التي عبّر عنها السيد رئيس الجمهورية، والتجاوب الإيجابي من قبل الأحزاب السياسية الأخرى، أُطلق دعوة لترك السلاح، وأتحمّل المسؤولية التاريخية الكاملة عن هذا النداء.»

أولا- بيان مخرجات المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني

بعد سبعة أشهر من المبادرة، أصدر حزب العمال الكردستاني (PKK) بيانًا أعلن فيه حلّ نفسه رسميًا وإنهاء الكفاح المسلح، معتبرًا أن الحزب نشأ كرد فعل على سياسات الإنكار والإبادة المستندة إلى معاهدة لوزان لعام 1923 ودستور 1924، والتي أنشأت إطارًا قانونيًا وسياسيًا لإنكار الهوية الكردية في الجمهورية التركية. وأشار البيان إلى أن نضال الحزب، المتأثر في بداياته بالاشتراكية الواقعية، اعتمد مبدأ حق تقرير المصير واستند إلى الكفاح المسلح كوسيلة مشروعة لتحقيق الوجود الكردي، وإبراز القضية الكردية كحقيقة سياسية في تركيا

واستعرض البيان محطات مفصلية من مسيرة الحزب، أبرزها مبادرة وقف إطلاق النار عام 1993 استجابةً لمساعي الرئيس الراحل (تورغوت أوزال) لحل سياسي، ثم انهيار المسار السلمي نتيجة التدخلات الأمنية واغتيال أوزال، ما أدى إلى تصاعد الحرب والتهجير الجماعي للكرد. ومع استمرار التضحيات، طوّر الحزب مشروع «التحول الديمقراطي» بقيادة عبد الله أوجلان، الذي واصل الدعوة لحل سلمي رغم احتجازه منذ عام 1999 في جزيرة إيمرالي

وأكد الحزب في بيانه أن قرار الحل جاء نتيجة تقييم سياسي واستراتيجي معمق، ويرتكز على رؤية أوجلان في «الدولة الديمقراطية والوطن المشترك»، وضرورة الانتقال من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي القانوني. ودعا البيان البرلمان التركي والقوى السياسية والمجتمع المدني والدولي إلى تحمّل مسؤولياتهم، مشددًا على أن تنفيذ هذا التحول يتطلب ضمان الحقوق الديمقراطية وتمكين أوجلان من لعب دور فعّال في المرحلة القادمة

[1] https://2u.pw/ksN67

ثانيا- أبرز المبادرات السابقة لوقف إطلاق النار:

1- مبادرة آذار/مارس 1993:

أطلق الرئيس التركي تورغوت أوزال في آذار/مارس 1993 مبادرة سياسية لوقف إطلاق النار، مؤكدًا أن الحل لا يمكن أن يكون عسكريًا فقط. أوكلت مهمة الوساطة إلى زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني آنذاك، جلال طالباني، الذي التقى بعبد الله أوجلان في سهل البقاع اللبناني. رحّب زعيم التنظيم بالمبادرة، وأعلن قبوله بوحدة الأراضي التركية، واستعداده لحل المسألة الكردية سياسيًا عبر ممثلين عنها في البرلمان

في المقابل، طرح التنظيم عدة مطالب، شملت: إصدار عفو عام عن جميع أعضائه، الاعتراف بالهوية الكردية وضمان حقوق الأكراد في الدستور، إنهاء حالة الطوارئ، إيقاف العمليات العسكرية، وتهيئة مناخ سياسي ملائم للمفاوضات. ورغم كون هذه أولى مبادرات وقف إطلاق النار منذ تأسيس التنظيم عام 1978، إلا أنها وُصفت بأنها مبادرة شخصية من أوزال، ولم تحظَ بتأييد مؤسسي واسع داخل الحكومة، في ظل تفضيل العديد من صناع القرار المسار العسكري

في 17 نيسان/أبريل من نفس العام، توفي الرئيس أوزال في ظروف غامضة، وسط ادعاءات بأنه تعرّض لعملية اغتيال لإفشال المبادرة، خاصة بعد إعادة فتح قبره عام 2012 والعثور على آثار لمادة الزرنيخ في رفاته. بعد ذلك بفترة قصيرة، نفّذ التنظيم هجومًا في منطقة بينغول، استهدف حافلة تقل 33 جنديًا و3 معلمين، تم إعدامهم جميعًا في 24 أيار/مايو

نُسبت العملية إلى القيادي الميداني (شمدين ساكيك)، المعروف بخلافاته مع عبد الله أوجلان، والذي لجأ لاحقًا إلى قوات البيشمركة شمال العراق. من جانبها، تعاملت الدولة التركية مع المبادرة بردود فعل متفرقة، دون وجود خارطة طريق واضحة أو استراتيجية تفاوضية، مما عمّق حالة انعدام الثقة بين الطرفين

رحيل أوزال، ومجزرة بينغول، مثّلا نقطة انهيار لمبادرة سلام واعدة، وتركًا أثرًا صادمًا لدى الرأي العام التركي، مما دفع المؤسسات السياسية والعسكرية إلى إعادة تبني المقاربة الأمنية كخيار وحيد، خاصة مع وصول (تانسو جيللار)[2] إلى رئاسة الحكومة. كما يمكن أن يكون فشل المبادرة نتيجة مباشرة لرفض"الدولة العميقة" تقديم أي تنازلات بشأن القضية الكردية، إلى جانب تدخلات خارجية محتملة استهدفت نسف المسار السياسي

2- قرار وقف إطلاق النار 1999–2004

بعد خروج زعيم تنظيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سورية وتنقله بين روسيا وإيطاليا واليونان، انتهى به المطاف في العاصمة الكينية نيروبي، حيث تم القبض عليه داخل السفارة اليونانية وتسليمه إلى الاستخبارات التركية. عقب ذلك، أعلن التنظيم عن وقف لإطلاق النار، وسحب عناصره من الأراضي التركية إلى جبال قنديل، التي أصبحت مقرًا جديدًا له، معلنًا استعداده للدخول في مفاوضات مع الحكومة التركية.

رغم إعلان التنظيم، لم تُبدِ الحكومة التركية ثقةً في هذا القرار، بل اتهمت التنظيم بمواصلة عملياته

[2] - رئيسة وزراء تركيا بين أعوام 1993-1996، اتسمت مرحلة حكمها بإضعاف حزب العمال الكردستاني. وكانت معروفة بسياستها المنسجمة مع رؤية رئيس هيئة الأركان آنذاك (دوغان كوريش) فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. كما كان لها دور كبير في اتخاذ الولايات المتحدة الأميركية قرار إدراج حزب العمال الكردستاني على لوائح الإرهاب. وفي عهدها رُعم حصول انتهاكات كبيرة في حقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا ضمن العمليات التي تستهدف حزب العمال الكردستاني

المسلحة ضد قوات الجيش والشرطة، مما أدى إلى غياب الثقة بين الطرفين. وفي تلك الفترة، تولّى حزب العدالة والتنمية السلطة بعد انتخابات 2002، وتبنى خطابًا أكثر انفتاحًا تجاه المسألة الكردية. وقدّم في برنامجه التأسيسي مقاربة تُركّز على تحسين الرفاه والحريات، السماح بالأنشطة الثقافية بلغات غير التركية، إنهاء حالة الطوارئ، وتعويض المتضررين من العمليات الأمنية، وهو ما اعتُبر نهجًا مختلفًا عن سياسات الحكومات السابقة

بحلول عام 2004، أعلن حزب العمال الكردستاني مرارًا أن الحكومة لم تتعامل بجدية مع قرار وقف إطلاق النار، واستمرت في عملياتها العسكرية، في حين ردّت الحكومة بأن قرابة2000 عنصر من التنظيم دخلوا الأراضي التركية من شمال العراق لمواصلة أنشطتهم. نتيجة لذلك، أعلن التنظيم عن استئناف هجماته، ما أدى إلى إنهاء حالة التهدئة

وعلى الرغم من التصعيد، حافظ حزب العدالة والتنمية على لغته السياسية المعتدلة تجاه الأكراد، حتى أثناء وقوع عمليات مسلحة ضد العسكريين الأتراك، حيث كان المسؤولون يحرصون على توجيه رسائل مباشرة إلى المواطنين الأكراد، مفادها أن هذه العمليات لا تمثلهم. في المقابل، استطاع الحزب تدريجيًا تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية، التي طالما مثّلت العقبة الأبرز أمام أي تسوية سياسية، كما تجلى في قضية "أرغينيكون"[3] التي كشفت مخططًا محتملاً لانقلاب عسكري، وهو ما ساهم في فتح المجال أمام مقاربات جديدة للقضية الكردية

3- وقف إطلاق النار 2013-2015

في عام 2005، وخلال افتتاح مشروع سكني في مدينة ديار بكر، أعلن رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، أن حكومته لن تتخلى عن المسار السياسي في معالجة المسألة الكردية، معترضًا على تسميتها بـ"المسألة الكردية"، معتبرًا أنها "مسألة الجميع". هذا التوجّه تبلور بشكل أوضح بعد تشكيل الحكومة الستين عام 2007، حيث أُطلقت مبادرة جديدة تحت عنوان "مشروع الوحدة والأخوة الوطنية"، والتي اعتُبرت استمرارًا لما سُمّي بـ"الانفتاح الديمقراطي" الذي انطلق بخطاب أردوغان في ديار بكر

في عام 2012، أعلن أردوغان خلال مقابلة تلفزيونية على قناة TRT الحكومية، أنه تم عقد لقاء مع عبد الله أوجلان داخل سجنه في جزيرة إيمرالي. وتبع هذا اللقاء زيارات منتظمة قامت بها لجنة من حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) إلى أوجلان. وفي 2013، وُجّهت رسالة من أوجلان قُرئت في تجمّع لأنصار HDP في ديار بكر، دعا فيها حزب العمال الكردستاني إلى الانسحاب من الأراضي التركية، في بادرة إيجابية نحو إنهاء الكفاح المسلح

وبقيت الأجواء إيجابية، بالرغم من أن تلك الفترة قد شهدت أحداثًا كان يمكن لها تهديد المسار السياسي، أبرزها اغتيال ثلاث من القيادات النسوية في الحزب في باريس، من بينهن (ساكينة جانسز)، إحدى مؤسّسات الحزب. كما تزامن ذلك مع احتجاجات "غيزي بارك" التي شارك فيها قياديون من الجناح السياسي للحزب مثل (سري ثريا أوندار) ومع ذلك، استمر الطرفان في دفع العملية قدمًا، وأعلنت الحكومة عن تأسيس"هيئة للمصالحة" ضمّت شخصيات اعتبارية من الفنانين والمثقفين والصحفيين، جابت المناطق وقدّمت تقارير دورية للحكومة.

[3] - قضية (أرغينيكون): هي منظمة سرية تشكلت داخل مؤسسات الدولة التركية في الجيش والشرطة والقضاء والإعلام وفي الأوساط الأكاديمية. قيل أنها كانت تهدف إلى تنفيذ إنقلاب على حكومة العدالة والتنمية بين عامي 2003-2004

وفي ظل اتساع نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في شمال سوريا، الذي تعتبره أنقرة الذراع السوري لـ PKK، ازداد التوتر الأمني والسياسي. وقد تصاعد هذا التوتر بعد الهجوم العنيف الذي شنّه تنظيم داعش على مدينة كوباني" عين العرب" في سبتمبر 2014، والذي كاد أن يطيح بالمدينة. وقد اتُهمت الحكومة التركية بالتقاعس عن دعم المدينة، مما أثار غضب الأكراد داخل تركيا، ودعا حزب الشعوب الديمقراطي إلى التظاهر، مطالبًا بفتح ممر لدعم كوباني. اندلعت إثرها احتجاجات واسعة عُرفت بـ"أحداث كوباني"، سقط خلالها أكثر من 40 قتيلًا، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي

ورغم هذه التحديات، عُقد في فبراير 2015 اجتماع في (قصر دولماباهتشه) بين وفد حزب الشعوب الديمقراطي والحكومة، وأكّد الجانبان ضرورة الانتقال من المفاوضات غير الرسمية إلى مفاوضات علنية. كما حمل الوفد رسالة من أوجلان عبّر فيها عن نيّته دعوة PKK إلى عقد مؤتمر لإعلان حلّ نفسه

تزامنت هذه المرحلة مع اقتراب الانتخابات البرلمانية العامة، حيث كان حزب العدالة والتنمية يسعى للحصول على أغلبية تمكّنه من الانفراد بالحكم وإجراء تعديلات دستورية تتيح الانتقال إلى النظام الرئاسي. لكن نتائج الانتخابات جاءت مخالفة للتوقعات، إذ حصل الحزب على 40 % من الأصوات، فيما كانت المفاجأة بدخول حزب الشعوب الديمقراطي البرلمان بعد تجاوزه عتبة 10%، محققًا 13% من الأصوات، وحصل على 80 مقعدًا

هذه النتيجة أظهرت تحوّلًا في بوصلة الناخب الكردي الذي كان يمنح ثقته سابقًا لحزب العدالة والتنمية، ما اعتُبر ضربة سياسية قوية لأردوغان، الذي أدرك فقدان دعم جزء من القاعدة الكردية، إلى جانب تراجع تأييد بعض القوميين. ونتيجة لذلك، بدأ الحزب بتعديل خطابه لاستقطاب التيار القومي، فزار رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو ضريح مؤسس حزب الحركة القومية (ألب أرسلان توركش)، كما عُرض منصب نائب رئيس الوزراء على نجله تورغوت توركش ضمن الحكومة المؤقتة. وأسفرت هذه التحركات عن انشقاقات داخل الحركة القومية وانضمام عدد من كوادرها إلى صفوف حزب العدالة والتنمية

في تلك الفترة، وقعت حادثة مقتل جنديين تركيين في جيلان بنار[4] ، وسط تضارب الأنباء حول مسؤولية PKK عنها. وردّت الحكومة التركية بغارات جوية استهدفت مواقع كل من داعش وPKK، في خطوة يمكن تفسيرها بأنها محاولة لكسب دعم القوميين. وبالفعل، في انتخابات الإعادة، انخفضت أصوات حزب الحركة القومية من 16% إلى 11%، بينما ارتفعت أصوات العدالة والتنمية إلى أكثر من 49%. في أعقاب ذلك، أعلن رسميًا انتهاء عملية السلام والعودة إلى الخيار العسكري في التعامل مع التنظيم، لتُطوى صفحة من أبرز محاولات الحل السياسي في تاريخ الجمهورية التركية

[4] https://www.cnnturk.com/video/turkiye/ceylanpinarda-sehit-edilen-2-polisle-ilgili-davada-yeni-gelisme-749604

ثالثا- فرص نجاح مبادرة بهتشلي

تستند فرص نجاح المبادرة التي أطلقها زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهتشلي، لحل تنظيم حزب العمال الكردستاني(PKK)، إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي تميز هذه المحاولة عن سابقاتها وتمنحها فرصًا واقعية للتحقق

أ- على المستوى الداخلي

تُعد هذه المبادرة سابقة تاريخية في الحياة السياسية التركية، إذ تنبثق لأول مرة من داخل التيار القومي التقليدي، الذي لطالما عارض الحلول السياسية، وفضّل الخيار العسكري بوصفه السبيل الوحيد لإنهاء ما يعتبره تهديدًا انفصاليًا. في المقابل، انطلقت المبادرات السابقة عادةً من تيارات إصلاحية أو قوى مدنية، وغالبًا ما جوبهت برفض من المؤسسة القومية والعسكرية. لذلك، فإن صدور المبادرة هذه المرة عن بهتشلي – أحد أبرز الزعماء القوميين وأكثرهم تأثيرًا – يمنحها شرعية مزدوجة، سواء في الأوساط السياسية أو داخل مؤسسات الدولة العميقة

وما يُميز هذه المبادرة أيضًا هو الجدية التي تبديها الحكومة التركية في التعامل معها، إذ تسعى لتحقيق مكاسب سياسية متبادلة، خاصة في إطار مساعيها لطرح دستور جديد مدني، كبديل للدستور الحالي الذي تصفه بأنه "نتاج انقلاب" 1982 ولكي يتم تمرير هذا المشروع داخل البرلمان، يحتاج إلى دعم 400 عضو كحد أقصى، أو إلى 360 عضوًا على الأقل لطرحه في استفتاء شعبي. وفي هذا السياق، يمكن أن تسعى الحكومة إلى كسب تأييد نواب حزب المساواة والديمقراطية (DEM Parti)، من خلال تلبية بعض مطالبهم المرتبطة بإعادة النظر في قوانين العقوبات، والتمثيل السياسي للمكون الكردي والتأكيد على مبدأ المواطنة المتساوية تضمن حقوق كافة مكونات المجتمع التركي بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الانتماء الثقافي. في المقابل، تأمل الحكومة تمرير تعديلات دستورية تتيح للرئيس أردوغان الترشح لولاية جديدة بعد عام 2028، ما يجعل هذه المبادرة جزءًا من صفقة سياسية كبرى قد تعيد رسم المشهد السياسي التركي لعقد قادم

بالإضافة إلى ذلك، تتسم هذه المبادرة بتسارع مراحلها وتنظيمها وفق خارطة طريق متكاملة وواضحة المعالم، بخلاف المبادرات السابقة التي شابها الغموض أو التباطؤ في التنفيذ. وقد تجلّى هذا من خلال الترتيب المتسق للأحداث: بدءًا من النداء العلني الذي وجّهه بهتشلي، ثم الرد السريع من أوجلان، فالزيارات المتتالية التي قامت بها لجنة من حزب DEM Parti إلى سجن إمرالي، وصولًا إلى المؤتمر الذي أعلن فيه عن حل تنظيم PKK. تبع ذلك حديث رسمي عن مراحل تالية تشمل آليات تسليم السلاح، ونقل العناصر إلى تركيا، ومثولهم أمام القضاء، إضافة إلى تسوية وضع القادة الرئيسيين عبر نقلهم إلى دول ثالثة مثل النرويج وجنوب أفريقيا

كل هذه المؤشرات تعزز من مصداقية المبادرة وواقعيتها السياسية، وتدل على أن الدولة التركية تخطط بوعي واستباقية لإغلاق ملف التنظيم ضمن توافق سياسي

ب- على المستوى الخارجي

جاءت هذه المبادرة في لحظة تحولات جيوسياسية متسارعة، خصوصًا بعد تصاعد الهجمات الإسرائيلية إثر عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، واتساع نطاق النزاع ليشمل سوريا ولبنان. وأمام هذا المشهد، سعت الحكومة التركية إلى تأمين جبهتها الداخلية عبر تفعيل أدوات الحل السياسي تجاه القضايا المزمنة، وعلى رأسها ملف حزب العمال الكردستاني. كما عملت أنقرة على إعادة تطبيع علاقاتها مع النظام السوري السابق، بهدف ضبط حدودها الجنوبية واحتواء خطر وحدات حماية الشعب(YPG)، الذراع السوري للتنظيم، خاصة وأن النظام السوري لطالما استغل تنظيم PKK كورقة ضغط جيوسياسي ضد أنقرة، ووفّر له أشكالًا من الدعم المباشر وغير المباشر لتهديد أمنها القومي

وتشير المتغيرات الأخيرة إلى أن سقوط النظام السوري السابق أتاح فرصة نادرة لتركيا لإعادة تشكيل المعادلات بما يخدم أمنها، ويجعل من إنهاء وجود PKK هدفًا أكثر واقعية. وتزداد هذه الفرصة مع وجود حكومة سورية جديدة تربطها علاقات متقدمة مع تركيا، ما يفتح الباب أمام تعاون ثلاثي مشترك بين أنقرة ودمشق وبغداد

أما في العراق فلطالما كانت الخلافات عميقة بين حكومة إقليم كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني، حيث تعارض أربيل بشدة تواجد عناصر الحزب ونشاطاته داخل أراضيها، لكنها تفتقر إلى القدرة العسكرية الكاملة لإنهاء هذا الوجود. ويزيد من تعقيد المشهد الجغرافي التداخل الحدودي مع شمال شرق سوريا، حيث تتمركز قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تشكّل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري، ويُعرف أن لحزب العمال الكردستاني نفوذًا واسعًا ضمن بنيتها، وأن جزءًا من الموارد الاقتصادية في تلك المنطقة تُسخّر لصالحه

وأمام هذا الوضع، فإن نشوء حكومة سورية جديدة تتسم بعلاقات وثيقة مع أنقرة يوفّر فرصة استثنائية لتنسيق عمليات إقليمية تستهدف إنهاء الوجود المسلح للتنظيم. تضاف إلى ذلك الظروف الإقليمية الضاغطة على إيران، التي لطالما اتُهمت بدعم التنظيمات المرتبطة بـ PKK، والتي تمر اليوم بأضعف مراحلها منذ الثورة الخمينية، نتيجة تراجع نفوذها في المنطقة، وتعرضها لضغوط أمريكية متزايدة قد تضطرها إلى تقديم تنازلات في ملفات استراتيجية.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد عبّرت عن ترحيبها العلني بقرار حزب العمال الكردستاني حلّ نفسه، ووصفت وزارة الخارجية الأمريكية هذه الخطوة بأنها «انتصار للحضارة»، مشيرة إلى أمل واشنطن في أن يسهم هذا التطور في ترسيخ الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل. كما أكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر PKK منظمة إرهابية أجنبية، وأن إعلان التنظيم عن تفكيك نفسه يُعد تطورًا إيجابيًا يستحق الدعم

وعند سؤاله عن احتمال وجود دور أمريكي مباشر في الوصول إلى هذا القرار، امتنع المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن تقديم إجابة واضحة. كما أشار إلى استمرار قنوات التواصل الدبلوماسي بين واشنطن وأنقرة، دون الإفصاح عن مضمون المحادثات أو تفاصيل اللقاءات

هـذا الموقـف الأميركـي الداعـم للمبـادرة لـم يكـن مفاجئًـا، لا سـيما أن العلاقـات بين أنقـرة وواشـنطن تشـهد حاليًـا واحـدة مـن أكثر مراحلهـا انسـجامًا فـي ظـل إدارة الرئيـس دونالـد ترامـب، الـذي اتسـمت ولايتـه السـابقة أيضًـا بتقـارب واضـح مـع تركيـا. وخلال تلـك الـفترة، نفـذت أنقـرة سلسـلة عمليـات عسـكرية فـي شـمال سـوريا مثـل «درع الفـرات»، و»غصن الزيتـون»، و»نبـع الـسلام»، دون أن تواجـه اعتراضـات فعليـة مـن الجانـب الأمريكـي، ممـا عـزّز الاعتقـاد بوجـود تنسـيق ضـمني فـي الملفـات الأمنيـة ذات الأولويـة المشتركـة

فـي هـذا السـياق، تُعـد البيئـة الدوليـة، وعلى رأسـها الموقـف الأمريكـي، عـاملاً مشـجعًا ومسـاعدًا على إنجـاح مبـادرة حـل تنظيـم PKK. ومـع ذلـك، فـإن هـذا الدعـم الخارجـي يجـب أن يُقابـل بجهـد داخلي مسـتمر، يتمثـل في الحفـاظ على زخـم المبـادرة وتسريـع مراحلهـا، خصوصًـا فيمـا يتعلـق بتسـليم الـسلاح، وضمـان عـدم عـودة التنظيـم بصيـغ جديـدة فـي مناطـق أخـرى.

رابعا- حزب العمال الكردستاني PKK وسوريا

أ- ارتباط PYDبحزب العمال الكردستاني

بعـد عـام 1980انتقـل زعيـم التنظيـم أوجلان إلى سـورية، وربطتـه علاقـات وثيقـة وعميقـة مـع نظـام البعـث، حيـث وفّـر لـه النظـام السـوري، وخاصـة جميـل الأسـد، الحمايـة والدعـم اللوجـستي والمـادي، وسـمح لـه بفتـح معسـكرات تدريـب فـي سـوريا ولبنـان، كمـا اسـتخدمت المخابـرات السـورية الحـزب كورقـة ضغـط ضـد تركيـا. وقـد اعترف أوجلان لاحقًـا بـأن بعـض العمليـات داخـل تركيـا نُفـذت بتنسـيق مـع المخابـرات السـورية. ورغـم خروجـه مـن سـوريا عـام 1998 إثـر التهديـدات التركيـة والضغوطـات دوليـة على سـورية، عمـد أوجلان إلى اسـتقطاب مقاتـلين مـن خلال إرسـال برقيـة عبر محاميـه يطالـب فيهـا قيـادات حـزب العمـال الكردسـتاني بإنشـاء كيانـات تابعـة لحـزب العمـال الكردسـتاني فـي كل مـن سـوريا والعـراق وإيـران. وفـي عـام 2003 أعلـن عـن تأسـيس حـزب الاتحـاد الديمقراطـي الكـردي (PYD). الجديـر بالذكـر أن عثمـان أوجلان شـقيق وأحـد قياديـي حـزب العمـال الكردسـتاني قـال فـي مقابلـة تلفزيونيـة أن مهمـة تأسـيس PYD أوكلـت للقيـادي البـارز فـي PKK مـراد كارايلان. لكـن بعـد رفضـه هـذه المهمـة قـام عثمـان أوجلان الـذي أسـس حـزب الحيـاة الحـرة الكردسـتاني (PJAK) بتـولي أمـر تأسـيس الحـزب المرتبـط مبـاشرة ب PKK.

ب- وحدات حماية الشعب الكردية YPG الذراع العسكري لـ PYD

مـع بـدء الحـراك الشـعبي فـي سـوريا، عمـل نظـام الأسـد على تحييـد الأكـراد مـن هـذا الحـراك وذلـك مـن خلال السـماح بتأسـيس الـذراع العسـكري المسـمى بوحـدات حمايـة الشـعب الكرديـة عـام 2012. لكـن عـددًا مـن المحلـلين الأمريكيـين يـرون أن تأسـيس الوحـدات تعـود إلى 2004 بعـد أحـداث القامـشلي التي مـارس فيـه النظـام السـوري مجـزرة راح ضحيتهـا العشرات مـن الأكـراد فـي العديـد مـن المـدن وعـزز الانقسـام بين مكونـات الشـعب فـي تلـك المنطقـة، بعدهـا قامـت قيـادات الكيـان المنشـأ حديثًـا بالانتقـال إلى جبـال قنديـل وتلقـي التدريبـات العسـكرية فـي معسـكرات حـزب العمـال الكرسـتاني. كان الهـدف الأسـاسي المعلـن لهـذه الوحـدات هـي حمايـة المناطـق الكرديـة مـن الاشـتباكات بين قـوات النظـام السـوري والجيـش السـوري الحـر، بذلـك قامـت قـوات النظـام السـوري بـإخلاء المناطـق التي يتواجـد بهـا الأكـراد

مـع إبقـاء التنسـيق الأمني معهـا. هـذا التعـاون امتـد لتتحـول هـذه الوحـدات كقـوات رديفـة حينًـا مـن خلال شن هجمـات مباغتـة على الجيـش الحـر بالتزامـن مـع تصعيـد قـوات النظـام وحلفاؤهـا، وأجهـزة اغتيـال لشـخصيات وطنيـة كرديـة داعمـة للثـورة السـورية حينًـا أخـرى.

وبالتزامـن مـع إعلان عـن تشـكيل إدارة ذاتيـة بمناطـق سـيطرتها، ظهـر تنظيـم داعـش كلاعـب جديـد فـرض نفسـه على السـاحة السـورية. وبعـد شن هجـوم عنيـف على مدينـة عين العـرب التي تسـيطر عليهـا ypg، أنشئ تحالـف دولي لقتـال التنظيـم، وكان لابـد لهـذا التحالـف مـن التعـاون مـع لاعـب ميدانـي يتقـدم تحـت الغطـاء الجـوي والغـارات العنيفـة التي تشـنه ضـد التنظيـم. وعلى الرغـم مـن اعتراض تركيـا لاختيـار الوحـدات الكرديـة وعرضهـا خيـارت مثـل الجيـش السـوري الحـر أولًا ثـم قـوات البيشـمركة أو تقديـم الدعـم المحـدود لمجموعـة صـغيرة مـن هـذه الوحـدات، اتخـذ التحالـف وحـدات YPG شريـكًا عسـكريا فـي محاربـة تنظيـم داعـش.

خامسا- قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

بعـد تحـوّل وحـدات حمايـة الشـعب الكرديـة (YPG)، الـذراع العسـكري لحـزب الاتحـاد الديمقراطـي (PYD)، إلى شريـك رئـيسي لقـوات التحالـف الـدولي بقيـادة الولايـات المتحـدة فـي الحـرب ضـد تنظيـم داعـش، بـرزت الحاجـة إلى إعـادة صياغـة هيكلهـا التنظيمـي بمـا يمنحهـا شرعيـة دوليـة ويخفـف مـن الاعتراضـات التركيـة، التي كانـت تصر على أن YPG ليسـت سـوى امتـداد سـوري لحـزب العمـال الكردسـتاني(PKK) .

فـي تشريـن الأول/أكتوبـر 2015، أُعلـن عـن تأسـيس «قـوات سـوريا الديمقراطيـة» (قسـد) كمظلّـة عسـكرية جديـدة تضـم فصائـل مـن خلفيـات إثنيـة ودينيـة متنوعـة، أبرزهـا مجموعـات عربيـة وآشـورية وتركمانيـة إلى جانـب الفصائـل الكرديـة، بهـدف الإيحـاء بأنهـا قـوة متعـددة تعكـس مكونـات المجتمـع السـوري

رغـم هـذا الغطـاء التعـددي، ظلّـت YPG القـوة المهيمنـة فعليًـا على قسـد مـن حيـث القيـادة والإدارة واتخـاذ القـرار العسـكري والأمني، الأمـر الـذي أثـار تسـاؤلات حـول مـدى اسـتقلالية الفصائـل الأخـرى داخـل التشـكيل الجديـد. ووفـق تقاريـر أمميـة ومنظمـات حقوقيـة، اسـتمرت السياسـات التي اتُهمـت بهـا YPG سـابقًا، مثـل عمليـات التهـجير الـقسري للسـكان العـرب مـن قراهـم، خاصـة فـي مناطـق ريـف الرقـة والحسـكة ودير الـزور، وفـرض إجـراءات أمنيـة مشـددة شـملت الاعتقـال التعسـفي، والتجنيـد الإجبـاري للقاصريـن تحـت مسـمى «واجـب الدفـاع الذاتـي»، فـضلاً عـن ممارسـات التمـييز التي شـملت فـرض «كفيـل كـردي» لدخـول بعـض المناطـق، وفـرض رسـوم مرتفعـة على التنقـل والتجـارة

كمـا أظهـرت تقاريـر متعـددة أن قسـد لـم تنجـح فـي بنـاء قاعـدة شـعبية متينـة لـدى السـكان العـرب، الذيـن شـكّلوا غالبيـة فـي العديـد مـن المناطـق الخاضعـة لهـا، مـا أدى إلى بـروز حالـة مـن الرفـض الصامـت، وأحيانًـا المقاومـة المفتوحـة فـي شـكل احتجاجـات ومواجهـات محـدودة. ويعـزو مراقبـون هـذا الفشـل إلى طبيعـة الهيمنـة الكرديـة الأحاديـة داخـل قسـد، والارتبـاط العضـوي بين PYD وPKK، وهـو مـا جعلهـا بنظـر كثيريـن كيانًـا سياسـيًا وأمنيًـا لا يخـدم مشروعًـا وطنيًـا جامعًـا، بـل يُعيـد إنتـاج سـيطرة قوميـة ضيقـة بثـوب ديمقراطـي زائـف

أ- قسد ما بعد سقوط الأسد

في الأيام الأولى من عملية «ردع العدوان»، وبعد انسحاب قوات النظام السوري من مدينة حلب، سارعت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى التمدد نحو مطار حلب الدولي والمناطق المحيطة به، محاولة استغلال الفراغ العسكري لصالحها. غير أن انطلاق عملية «فجر الحرية» بقيادة الجيش الوطني المدعوم من تركيا، قلب المعادلة، حيث اضطرت القوات المشاركة إلى ترك ممر يسمح لعناصر قسد بالانسحاب من المناطق التي تقدمت إليها حديثًا، دون الدخول في مواجهات مباشرة قد تشتت الجهود الأساسية للعملية. ويبدو أن سرعة انهيار قوات النظام أربكت قسد وأفقدتها القدرة على إعادة تموضعها أو الاستفادة من التحولات الميدانية بشكل منظم، ما أدى إلى انسحابها السريع وغياب استراتيجية للسيطرة على مناطق جديدة.

ب- الاتفاق مع الحكومة السورية

في ظل أحداث خطيرة وتحديات متزامنة واجهتها الحكومة السورية، تصاعدت الضغوط الأمنية والعسكرية من عدة اتجاهات؛ بدءًا من الهجمات الإسرائيلية المتكررة التي طالت عمق الأراضي السورية وترافقت مع إنشاء قواعد عسكرية داخلية، مرورًا بأحداث الساحل التي شهدت اشتباكات عنيفة ضد فلول النظام، إلى جانب التوغلات المتكررة لعناصر حزب الله على الحدود السورية اللبنانية، وظهور مجموعات مسلحة خارجة عن القانون في الجنوب، رفض بعضها الانضواء تحت مظلة الجيش السوري، بينما تمسكت أخرى بالسلاح ورفضت أي تسوية. هذا المشهد المعقّد أثار مخاوف جدية من احتمال تنسيق ميداني بين تلك المجموعات وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي لا تعترف بالإعلان الدستوري، ولا بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ولا بشرعية الحكومة المركزية. وحيال هذه التهديدات، سارعت الحكومة السورية إلى إبرام تفاهمات أمنية (إعلان اتفاق شرق الفرات في آذار /مارس بين الرئيس الشرع ومظلوم عبدي)، هدفها الأساسي هو إغلاق الباب أمام أي تقاطع أو تواصل محتمل بين قسد وتلك الفصائل، حتى وإن افتقرت هذه التفاهمات إلى جدول زمني واضح أو آلية تنفيذ محكمة، فإنها جاءت كضرورة ملحة للحفاظ على وحدة البلاد ومنع تكرار سيناريوهات الانقسام

وقد لقي هذا الاتفاق ترحيبًا واسعًا من الأطراف الدولية، خاصة في ظل التطورات المتزامنة في تركيا التي شهدت إعلان حزب العمال الكردستاني حلّ نفسه، مما عزز الأجواء الداعمة لتسويات سلمية في المنطقة. إلا أن الميدان أظهر أن سلوك قسد لم يتغير كثيرًا، باستثناء انسحابها من حيي الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب، وهي خطوة لم تأتِ من باب التنازلات بل كانت ضرورة تكتيكية فرضتها العزلة الجغرافية لتلك الأحياء عن باقي مناطق سيطرتها، وصعوبة إرسال التعزيزات إليها أو كسر الحصار المفروض عليها. كما سُلّم سد تشرين الذي لطالما شكّل نقطة اشتباك متكررة. في المقابل، جرى تبادل للأسرى، ليتضح أن غالبية المفرج عنهم كانوا من المدنيين الذين ضلّوا طريقهم بعد تحرير مدينة حلب

ورغم هذه الخطوات المحدودة، تواصل قسد سياسة التضييق على سكان مناطق سيطرتها، ولم تُسلّم كامل حقول النفط والغاز للحكومة السورية، مكتفية بتوريد جزء منها. ويمكن قراءة هذا التباطؤ في تنفيذ الاتفاق على أنه محاولة من قسد لكسب الوقت، ريثما تتضح مواقف المجتمع الدولي تجاه الحكومة السورية، لا سيما ما يتعلق بإمكانية رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية ومنح الشرعية الكاملة لدمشق. فقيادة قسد تخشى من تقديم تنازلات مبكرة قد تجعلها تخسر أوراق ضغطها ولا تتمكن لاحقًا من العودة إلى الوراء لضمان ما تعتبره مكتسبات سياسية وأمنية في مرحلة ما بعد التسوية

اليوم، وبعد رفع العقوبات الأوروبية والأمريكية عن سوريا، والزخم الدبلوماسي الذي أعاد للحكومة شرعيتها الدولية، أصبح من الضروري حسم الملفات العالقة في شمال شرق البلاد. ومع استقرار الوضع السياسي، تبرز عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقة بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية

سادسا- سيناريوهات مستقبل شمال شرق سوريا

السيناريو الأول

التوصل إلى اتفاق دون منح إدراة لامركزية

في ظل المناخ الدولي الساعي إلى إنهاء الصراع السوري، وتقلّص الحضور العسكري الأمريكي، وانهيار الإطار الإيديولوجي لحزب العمال الكردستاني بعد إعلانه حلّ نفسه، تتزايد الضغوط على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) للقبول بتسوية شاملة. وتُولي تركيا هذا الملف أهمية قصوى، حيث تستعد لعقد لقاء رفيع المستوى بين الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يُتوقع أن يكون ملف قسد أحد أبرز محاوره. وتشير المعطيات إلى إمكانية انسحاب القوات الأمريكية المتبقية مقابل التزام تركي بدعم الحكومة السورية في قضايا تتعلق بإدارة ملف معتقلي تنظيم داعش، وضمان عدم عودة نشاطه في المنطقة، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالإرهاب والشخصيات المرتبطة بتنظيم القاعدة

في هذا السياق، قد تجد قسد نفسها مضطرة لحل بنيتها العسكرية والسياسية، والاندماج الكامل ضمن مؤسسات الدولة السورية. وفي المقابل، يمكن أن تُمنح المكونات الكردية ضمانات دستورية تتيح لها بعض الحقوق، مثل منح الجنسية السورية لمن لم يحصل عليها، إدراج اللغة الكردية في المناهج التعليمية، والسماح بإطلاق وسائل إعلام ناطقة بالكردية، وذلك في إطار احترام السيادة السورية والوحدة الوطنية، دون الوصول إلى صيغة «الإدارة الذاتية» التي كانت تطالب بها سابقًا

لكن رغم واقعية هذا السيناريو، فإن مسألة دمج قسد عسكريًا وإداريًا في الدولة تُعد من أكثر التحديات تعقيدًا، إذ إن أي دمج شكلي لا يرافقه تفكيك حقيقي لبنية قسد الأمنية

والعسكرية سيؤدي إلى خلق كيان موازٍ داخل الدولة، يحتفظ بهيكله التنظيمي وولائه المحلي، ويجعل من مناطق سيطرته ساحة قابلة للاشتعال عند أي تحول سياسي أو أمني. فالحفاظ على تموضع قسد الجغرافي دون تفكيك مؤسساتها الأمنية كالأسايش، أو ترك عناصرها ضمن وحدات عسكرية مستقلة ولو تحت مظلة وزارة الدفاع، يعني إبقاء التهديد قائمًا على شكل «قنبلة موقوتة» داخل الجسد العسكري السوري. لذلك، فإن أي تسوية مسؤولة يجب أن تُبنى على دمج تدريجي مدروس، يبدأ بتفكيك الأجهزة الأمنية والإدارية الخاصة، ونقل عناصر قسد إلى وحدات منتشرة في مناطق مختلفة من البلاد، وإخضاعهم لإعادة تأهيل عقائدي وعسكري تحت إشراف وزارة الدفاع، مع حل الهياكل الموازية ودمج الكوادر المدنية في أجهزة الدولة الرسمية. هذا الدمج لا بد أن يكون عميقًا وشاملًا، لا مجرد توحيد شكلي في الأوراق، إذا ما أُريد له أن ينتج استقرارًا دائمًا ويمنع تكرار سيناريوهات الانفجار كما حدث في حالات أخرى مشابهة على مستوى الإقليم

السيناريو الثاني

منح اللامركزية الإدراية والمالية وسياسية

منذ اليوم الأول لإعلان زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عن حل التنظيم وجميع فروعه وتسليم السلاح، سارعت قيادات قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وعلى رأسها صالح مسلم، إلى التأكيد أن هذا النداء لا يشملها، مع التلميح في الوقت ذاته إلى أن «قسد يمكن أن تحل نفسها إذا اقتضى الأمر». في هذا السياق، يمكن للأطراف الدولية والمحلية أن تتفق على منح مناطق سيطرة قسد حكمًا ذاتيًا ضمن إطار لامركزية إدارية وسياسية ومالية، بهدف تعزيز الاستقرار وتوزيع السلطات بين المركز والمناطق. بموجب هذا النموذج، تُنقل صلاحيات من الحكومة المركزية في دمشق إلى الإدارة المحلية، لتصبح مسؤولة عن ملفات التعليم والصحة والبنية التحتية، مع منح المجالس المحلية حق الإشراف على الخدمات العامة. ماليًا، تكتسب هذه الإدارة استقلالًا نسبيًا عبر السماح لها بجمع الضرائب واستثمار الموارد الطبيعية، كالنفط، بشرط تقاسم العوائد مع الحكومة المركزية، التي تحتفظ بحق التصدير. أما سياسيًا، فيُمنح للقوى المحلية حق سنّ قوانين محلية وتشكيل مجالس تشريعية تعبّر عن الهوية الثقافية والعرقية للمنطقة، مع احتفاظ دمشق بالسلطة على الملفات السيادية كالدفاع والسياسة الخارجية

هذا الطرح الذي يمنح قسد هامشًا واسعًا من الاستقلال ضمن إطار الدولة السورية يُفسَّر من قبل بعض الأطراف المعارضة التركية على أنه نتيجة تفاهم غير معلن بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، يقوم على تفكيك الأخير مقابل منح امتيازات إدارية لقسد. وعلى الرغم من نفي المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، عمر جيليك، لأي مساومة، وتأكيده على أن هدف الحكومة هو إنهاء وجود التنظيم وأذرعه، إلا أن تغير لهجة الخطاب التركي تجاه قسد، من توصيفها سابقًا بـ«التنظيم الإرهابي» إلى استخدام تسميتها الرسمية (قوات قسد)، أثار تساؤلات لدى هذه الأطراف حول وجود تحول تدريجي في موقف أنقرة

السيناريو الثالث

حل المسألة عسكريًا

رغم أن خيار الحسم العسكري يُعد الأقل احتمالًا مقارنة بالمسارات السياسية والدبلوماسية، فإنه لا يزال مطروحًا، خصوصًا لدى تركيا، التي تعتبر استمرار وجود قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تهديدًا استراتيجيًا لأمنها القومي. ويغذّي هذا القلق التركي خوف من أن تتحوّل مناطق شمال شرق سوريا إلى بيئة مناسبة لظهور تنظيمات جديدة تحمل نفس الأيديولوجيا والبنية التنظيمية للحزب. من جهة أخرى، تدرك الحكومة السورية أن الدخول في مواجهة عسكرية جديدة في تلك المنطقة سيكون مكلفًا على عدة مستويات. فالجيش السوري عانى من تراجع كبير في قدراته بسبب الضربات الجوية الإسرائيلية التي دمّرت كميات ضخمة من ترسانته، بينما تتمتع قسد بقدرات تنظيمية وعسكرية أفضل، مدعومة بعتاد متطور، وفي الوقت ذاته تواجه دمشق تحديات كبيرة في إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وتحقيق العدالة الانتقالية، فضلاً عن سعيها لتطبيع علاقاتها الإقليمية والدولية. لذلك تميل دمشق إلى تفضيل تسويات تراعي الأمن دون تصعيد عسكري مباشر. ومع ذلك، فإن التصريحات المتكررة من أنقرة، وعلى رأسها وزير الخارجية هاكان فيدان المعروف بميله إلى الخيارات الصارمة، تؤكد أن تركيا لن تتردد في اللجوء إلى العمل العسكري إذا رأت أن المفاوضات السياسية لا تؤدي إلى نتائج، أو إذا شعرت بأن قسد تستغل الوقت لتقوية وضعها الميداني. لكن تنفيذ عملية عسكرية تركية واسعة النطاق يتطلب موافقة أمريكية واضحة. إذ تنظر الولايات المتحدة إلى «قسد» بوصفها شريكًا رئيسيًا في جهود مكافحة تنظيم «داعش»، وهو ما يفسّر تمسكها بالحفاظ على وجود عسكري – وإن كان محدودًا – في شمال شرق سوريا. فبالرغم من إعلان الرئيس السابق دونالد ترامب عزمه سحب القوات الأمريكية بالكامل، إلا أن الضغوط التي مارستها المؤسسة الأمنية والكونغرس الأمريكي أدت إلى تراجع جزئي عن هذا القرار، واقتصر الانسحاب حينها على نحو ألف جندي فقط. وبناءً على ذلك، فإن أي تدخل عسكري تركي واسع النطاق لا يمكن أن يتحقق دون تفاهم واضح مع واشنطن. أما في حال غياب هذا التفاهم، فستكون الخيارات التركية محصورة بعمليات محدودة، تشمل تنفيذ ضربات جوية مركزة أو استهداف نقاط تمركز معينة لقسد، وذلك بهدف منعها من فرض وقائع جديدة على الأرض، من دون الانجرار إلى مواجهة شاملة قد تترتب عليها تداعيات سلبية على الصعيدين الإقليمي والدولي

خاتمة

بالنظر إلى المشهد المعقّد شمال شرق سوريا، وما يشهده من تحولات استراتيجية في ضوء إعلان حلّ حزب العمال الكردستاني والتقارب التركي-السوري الجديد، تبرز الحاجة إلى تسوية متكاملة تعالج الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما يضمن وحدة الأراضي السورية ويضع حدًا لأي مشروع انفصالي مقنّع. وبينما تطرح بعض الأطراف خيار اللامركزية كحل وسط، يبقى خيار الدمج الكامل لقسد ضمن مؤسسات الدولة مشروطًا بتفكيك بنيتها الأمنية والتنظيمية، وتقديم ضمانات دستورية للمكوّن الكردي دون المساس بالسيادة الوطنية. أما الخيار العسكري، فرغم صعوبته، لا يزال واردًا في حال فشل المسارات السياسية، خاصة مع إصرار تركيا على منع قيام أي كيان موالٍ لـ PKK، في وقت تعاني فيه دمشق من ضعف عسكري نتيجة الضربات الإسرائيلية وتحتاج دعمًا إقليميًا ودوليًا لتجنب سيناريوهات الانفجار. من هنا، فإن نجاح أي سيناريو مستقبلي يتطلب توافقًا دوليًا – لا سيما أمريكيًا – حول خريطة واضحة لما بعد قسد، ومقاربة شاملة تنطلق من الواقعية السياسية وتوازنات الداخل السوري والإقليم المحيط